مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 27 سبتمبر 2023

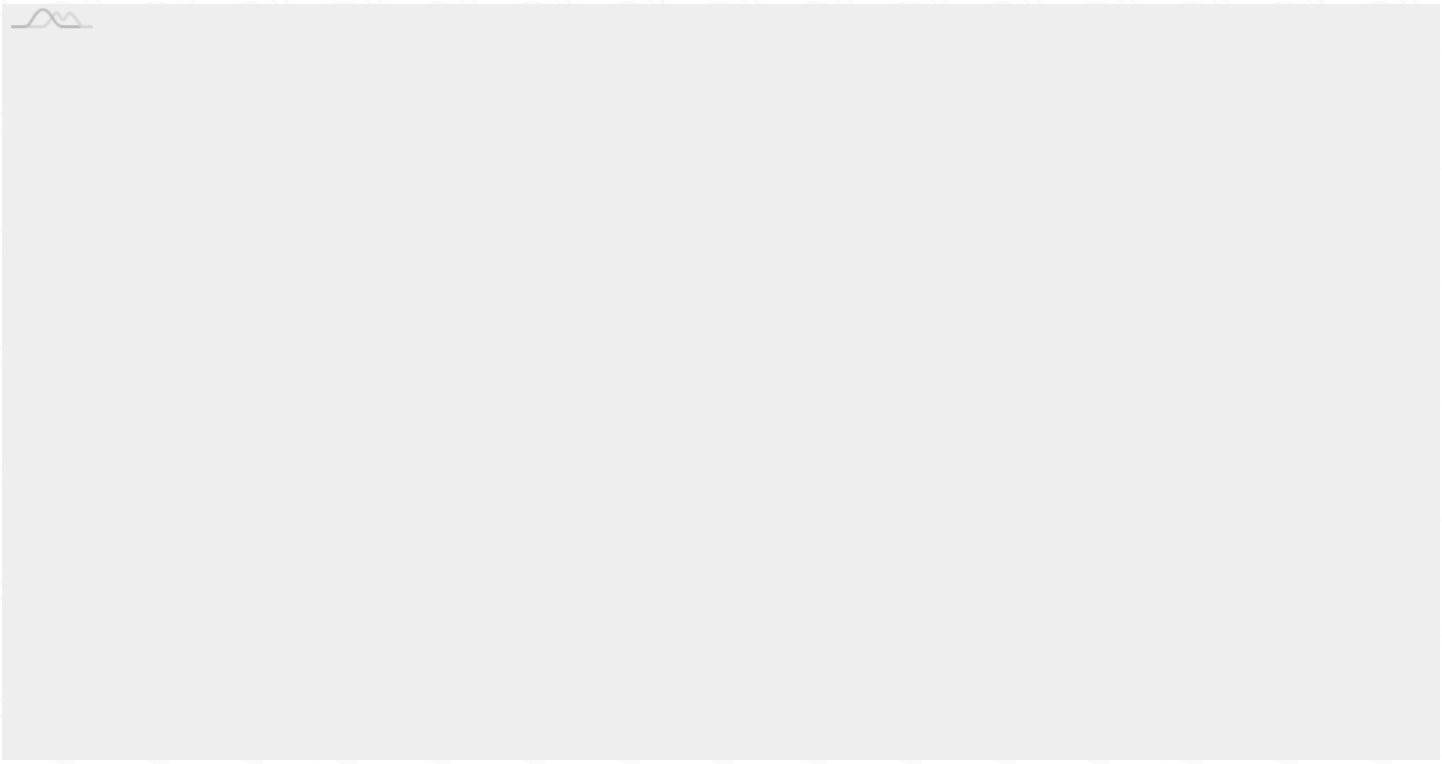

سؤال نيابي عن فصل 131 عاملاً مصرياً بشركة "نايل لينين"

(اقتصادي . العربي الجديد)

تقدم وكيل لجنة القوى العاملة في مجلس النواب المصري، إيهاب منصور، الأربعاء، بسؤال إلى رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير القوى العاملة حسن شحاتة، بشأن ما تردد عن فصل 131 عاملاً بشركة "نايل لينين" للمنسوجات والمفروشات، على خلفية مواصلة العاملين في الشركة إضرابهم عن العمل، واعتصامهم المفتوح داخل مقرها بمنطقة العامرية في محافظة الإسكندرية.

ويطالب العمال المضربون بتعديل الرواتب بما يتناسب مع التضخم، وتراجع قيمة الجنيه (العملة المحلية)، وإعادة صرف منحة غلاء المعيشة، المنقطعة منذ بدء انتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى صرف منحة عيدي الفطر والأضحى المتوقفة منذ عامين، مع تعليق لائحة الجزاءات داخل المصنع، وصرف أرباح العام الحالي.

وقال منصور، في سؤاله، إن "عمال الشركة أعلنوا الإضراب عن العمل في 20 سبتمبر/أيلول الحالي، بسبب عدم استجابة الإدارة لمطالبهم، أو حتى التفاوض بشأنها"، مستطرداً بأن "بعض قيادات الشركة طالبت العمال المضربين بالالتزام بالإضراب داخل المصانع اعتباراً من يوم السبت الماضي، وهو ما التزم به العمال".

وتساءل عن "مدى التزام الشركة بعقد اجتماعات رسمية من أجل التوصل إلى اتفاقية تنظم علاقات العمل، وتضمن حقوق العمال، في ضوء مطالب العمال المتمثلة في صرف نسبة 10% كأرباح سنوية، وإعادة صرف بدل غلاء المعيشة، والنظر في أجور جميع العاملين بما يتناسب مع موجة الغلاء وارتفاع الأسعار، وتوقف الإدارة عن خصم نسبة 50% من قيمة منح المناسبات، بحجة جائحة كورونا التي انتهت منذ فترة".

وأضاف منصور أن "إدارة الشركة أوقفت 15 عاملاً عن العمل، وأحالتهم إلى التحقيق الإداري، بدعوى التحريض على الإضراب، وتعطيل العمل والإنتاج"، متابعاً أن "مسؤولي وزارة العمل توجهوا إلى الشركة للنظر في أسباب الإضراب، وسماع كل الأطراف، إلا أن الإدارة لم تلتزم بالرد على مطالب العاملين".
وطالب منصور بـ"إلغاء القرار التعسفي بوقف 15 عاملاً عن العمل، وكذلك فصل 131 آخرون، من بينهم عضوان بمجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين في الشركة، والتي تضاعف الإنتاج بها أخيراً بسبب زيادة التصدير، ما دفعها إلى إنشاء عنبري إنتاج جديدين".

وختم قائلاً إن "الدستور والقانون في مصر كفلا للعامل حق الإضراب السلمي، حيث نصت المادة 15 من الدستور على أن الإضراب السلمي حق ينظمه القانون، والمادة 192 من قانون العمل على أن للعمال الحق في الإضراب السلمي".

وكان العمال قد أكدوا أن متوسط رواتبهم لا يتعدى 3500 جنيه شهرياً، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور الذي أقره رئيس الجمهورية أخيراً بقيمة 4 آلاف جنيه، وأن راتب العامل منذ 20 عاماً بالشركة لا يتعدى 6 آلاف جنيه، على الرغم من أزمة التضخم والارتفاع الشديد في الأسعار، بما لم يعد معه ممكناً توفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

وتضم شركة "نايل لينين" سبعة مصانع، يعمل بها قرابة 1400 عامل، و300 عاملة؛ منها أربعة مصانع للنسيج، ومصنع للتجهيز (المصبغة)، ومصنعان للتفصيل. وتعمل الشركة في مجال إنتاج وتصنيع المفروشات والملابس الجاهزة، وتبلغ قيمة استثماراتها نحو 85 مليون دولار، وتصدر إنتاجها بالكامل إلى الخارج.

كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف

(تصريحات . رئاسة الجمهورية)

بسم االله الرحمن الرحيم

فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف،

السادة العلماء والأئمة الأجلاء السيدات والسادة،

﴿السلام عليكم ورحمة االله وبركاته﴾

أود في البداية أن أتوجه بخالص التهنئة، لشعب مصر العظيم ولجميع الشعوب العربية والإسلامية بمناسبة ذكرى مولد النبي الكريم سيدنا محمد، "صلى االله عليه وسلم" داعيا االله "عز وجل" أن يعيد هذه الذكرى المباركة بالخير والسلام على مصر والإنسانية بأسرها.

السيدات والسادة،

إن سيرة حياة الرسول الكريم معين لا ينضب من الدروس والعبر منها نستلهم قيم الأمانة والصدق والإخلاص والرحمة ومنها نتعلم فضيلة الصبر على المشاق الجسيمة وفى ثناياها وأحداثها نرى كيف تعمل أقدار االله وكيف يثابر المؤمنون على إيمانهم يرعونه بالعمل والإحسان حتى يأتي نصر االله القريب، للمخلصين من عباده.

إن في سيرة حياة نبي الرحمة والهدى قيمًا مجردة عابرة للزمان والمكان لعل من بينها الثبات على الحق وعلى الإيمان خاصة في الأوقات الصعبة فكم من اختبارات قاسية، تعين على رسول االله، صلوات االله وسلامه عليه، اجتيازها، وكم من محن وشدائد هائلة تعرض لها النبي الكريم وتعرضت لها الرسالة المحمدية وكم كان الثبات في وجه تلك العواصف الهوجاء عظيمًا وشامخًا بإيمان لا يتزعزع في نصرة االله وعمل مستمر لا يعرف للتواكل طريقًا.

الحضور الكريم،

يأتي احتفالنا هذا العام بالمولد النبوي المبارك بينما يمر العالم بظروف دقيقة تعيد إلى الأذهان، ذكريات من التوتر والقلق والاضطراب لم تحدث منذ عقود طويلة فما بين الكارثة الصحية التي تسببت فيها جائحة "كورونا" وتداعياتها الاقتصادية عميقة الأثر الناجمة عن توقف عملية الإنتاج في كبرى دول العالم وما أعقب ذلك من موجة ارتفاع أسعار عالمية تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في تفاقمها بشدة مما دفع الدول الكبرى، لرفع أسعار الفائدة على نحو غير مسبوق أمدًا في احتواء التضخم وهو ما استدعى نزوحًا كثيفًا، لرؤوس الأموال من الدول النامية، إلى الدول الغنية ومن هنا جاءت أزمة النقد الأجنبي، التي يمر بها اقتصادنا والعديد من الاقتصادات الناشئة.

والحق أقول لكم إن عاصفة طاغية كتلك كانت كفيلة في الظروف العادية باقتلاع اقتصادنا بشكل كلي والعصف بالكثير من مكتسبات الشعب المصري وأن الثماني سنوات الأخيرة من العمل التنموي المكثف.. غير المسبوق في حجمه ونطاقه وسرعته قد أثمرت صلابة وصمودًا ومرونة كبيرة، لدى اقتصادنا القومي بما يدفعنا إلى اليقين بأن

الصعاب الحالية إلى زوال قريب بإذن االله لاسيما أننا نبذل أقصى ما في الجهد والطاقة للتخفيف من آثارها على أبناء شعبنا مع الحفاظ في ذات الوقت على قوة الدفع اللازمة، لاستكمال مشروعات التنمية ونمو الاقتصاد بما يحافظ على معدلات التشغيل المرتفعة ويضمن قدرة الدولة على حماية الأمن الغذائي وأمن الطاقة للمواطنين رغم الظروف العالمية الصعبة في هذين المجالين.

السيدات والسادة،

إن مسيرة حياة النبي الكريم تؤكد لكل ذي بصيرة أن العسر يصاحبه اليسر وأن االله مع الصابرين.. الذين يعملون صالحًا ابتغاء مرضاة االله وتحقيق مصالح الناس وإننا، إذ نسعى إلى الخير والرشاد والصالح العام نثق في االله سبحانه وتعالى وفى قدرة شعبنا الصامد الأبي على اجتياز الصعاب مهما كانت وتحويل الأحلام إلى حقيقة وصنع المستقبل المزدهر الآمن.

أشكركم..

وكل عام وأنتم بخير،

ومصرنا والأمة الإسلامية، والإنسانية كافة في خير وأمان ورخاء،

﴿والسلام عليكم ورحمة االله وبركاته﴾

السيسي يشهد احتفالية وزارة الأوقاف بالمولد النبوي الشريف للعام الهجري ١٤٤٥

(ديني . رئاسة الجمهورية)

شهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي احتفالية وزارة الأوقاف بالمولد النبوي الشريف للعام الهجري ١٤٤٥.

" صنع فى مصر " يتصدر معرض " أهلا مدارس " الرئيسى فى مدينة نصر

(اقتصادي . اليوم السابع)

على بعد عدة أمتار من محطة مترو أرض المعارض بشارع صلاح سالم يتواجد معرض "أهلا مدارس" الرئيسى بقاعة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأرض المعارض بمدينة نصر بمحافظة القاهرة، والذى تنظمه وزارة التموين والتجارة الداخلية بالتعاون مع الغرفة التجارية بالقاهرة ، لطرح جميع المستلزمات المدرسية والأدوات المكتبية وتتصدر المنتجات المحلية المعرض تحت شعار " صنع في مصر "،حيث أن 80 % من المنتجات

المعروضة محلية ويستمر المعرض حتى يوم الجمعة المقبلة بالتزامن مع افتتاح العديد من فروع معارض " أهلا مدارس "في الكثير من المحافظات الأخرى .

وتوفر وزارة التموين والتجارة الداخلية بقيادة الدكتور على المصيلحى وزير التموين المنتجات المدرسية والسلع الغذائية بالتنسيق مع الغرفة التجارية بالقاهرة برئاسة أيمن العشرى رئيس الغرفة كافة المستلزمات والأدوات المكتبية حيث يقام المعرض على مساحة 6000 متر متضمنا 178 جناحا، منهم 70 جناحًا للأدوات المكتبية، و20 جناحًا للمواد الغذائية، و 20 جناحًا للاحذية، و30 جناحًا للملابس، و38 جناحًا للعديد من المنتجات الأخرى والسلع الغذائية .

وأكد أيمن العشرى رئيس غرفة القاهرة التجارية، استمرار عمل معرض أهلًا مدارس الرئيسي بمدينة نصر حتى يوم 29 سبتمبر الجارى لافتا الى أن المعرض شهد إقبالا كبير من جانب المواطنين على مدار الأيام الماضية ،للحصول على المنتجات بأسعار مخفضة حيث يتوافر كافة مستلزمات العام الدراسي الجديد "أدوات مدرسية ، شنط ، احذية ومنتجات جلدية ، ملابس ،مواد غذائية ، خدمات البنوك "وغيرها من السلع التي تحتاجها الأسرة المصرية لأبنائها في مراحل التعليم المختلفة وبأسعار مخفضة نتيجة تحمل الغرفة كافة تجهيزات المعرض دون تحميل العارضين أي تكاليف في مقابل وجود خصومات كبيرة على أسعار السلع ، ثم التواجد الكبير والواضح للمنتجات المصرية التي تتصدر مشهد السلع المعروضة بالمعرض ، والتي تتخطى حاجز الـ80% ،مما يؤكد نجاح توجيهات القيادة السياسية المصرية على رأسها الرئيس عبد الفتاح السيسي بتوطين الصناعة وهو ما سينعكس أيضًا على زيادة الصادرات المصرية.

كما وفرت الغرفة التجارية بالقاهرة برئاسة أيمن العشرى رئيس الغرفة عيادات طبية للعديد من التخصصات، للكشف على زوار المعرض وصرف الأدوية للحالات المحتاجة مجانا دون تحمل المواطن أي أعباء مالية ، إضافة إلى استمرار مد المعرض يوميا بكافة المستلزمات المدرسية والشنط والأدوات المكتبية، وذلك فى إطار الحرص على تخفيف العبء على المواطنين تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، حيث يوفر معرض "أهلًا مدارس" الرئيسى بمدينة نصر يوفر كافة مستلزمات العام الدراسي الجديد "أدوات مدرسية، شنط، أحذية ومنتجات جلدية، ملابس،مواد غذائية، خدمات البنوك "،وغيرها من السلع التى تحتاجها الأسرة المصرية لأبنائها فى مراحل التعليم المختلفة وبأسعار مخفضة نتيجة تحمل الغرفة كافة تجهيزات المعرض دون تحميل العارضين أى تكاليف فى مقابل وجود خصومات كبيرة على أسعار السلع. كما يستقبل المعرض يوميا عدد من 3000 الى 5000 زائر للاستفادة من عروض التخفيضات .

وتبدأ أسعار بعض الشنط المدرسية من 60 جنيه بدلا من 90 جنيه بالنسبة لشنط الأطفال وأيضا أسعار تتراوح من 180 بدلا من 260 جنيه للشنطة وكذلك طرح أنواع مختلفة من الشنط الأخرى بسعر 120 بدلا من 175 جنيه ،وأيضا طرح شنط مدرسية بسعر 150 بدلا من 225 جنيها ، و 135 بدلا من 200 جنيها ،بجانب أيضا توفير الكتب الخارجية والملابس والأحذية بأسعار مخفضة ، كما تقوم وزارة التموين من خلال الشركات التابعة لها بتوفير كافة السلع الغذائية مثل الأرز والسكر والزيت والعصائر والمربات وغيرها من السلع الأخرى .

من جانبه وجه الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية باستمرار مد معارض" أهلا مدارس" الرئيسية وفروع المعارض بالمحافظات المختلفة بكافة المستلزمات والأدوات المدرسية ،وأيضا السلع والمنتجات الغذائية بالتوازي مع توفير كافة السلع الغذائية ومنتجات اللحوم والدواجن بأسعار مخفضة بمنافذ المجمعات الاستهلاكية وفروع الشركات التابعة لوزارة التموين ويتم طرح السكر المعبأ 1 كجم حر بـ20 جنيها فى معارض "أهلا مدارس" وأرز مستورد بـ20 جنيها وزيت الخليط 800 مل بـ40 جنيها وأرز محلى 1 كجم بـ22 والمكرونة 400جم بـ7.5 جنيه

/ moasher

ومكرونة اسباكتى 400جم بـ 8 جنيهات وشاى 250جم بـ44 جنيه ودقيق 1 كجم بـ18 جنيها وسمنة 650 جم بـ 42 جنيه وسمنة 700جم بـ48 جنيها وسمنة 1.5 كجم بـ97.5 جنيه وغيرها من العديد من المنتجات الأخرى.

مجلس الوزراء يوافق على إصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء وتنظيم المجلس الصحي المصري

(سياسي . الأهرام)

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي اليوم الأربعاء على إصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء وتنظيم المجلس الصحي المصري الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2022، والذي جاء إنشاؤه بهدف تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، من خلال اتباع المعايير المُعتمدة في تدريب الفرق الطبية والعمل على رفع كفاءتها.
ونصت اللائحة التنفيذية على أن يعمل المجلس الصحي المصري على تطوير مستوى التدريب الطبي والصحي للأطباء والعاملين في مختلف التخصصات الطبية ولخريجي الكليات الطبية والصحية، واختبارهم للتحقق من استيفائهم للتأهيل الكافي للممارسة الطبية والصحية الآمنة، لتحسين الخدمات الصحية في مصر، وفقاً للسياسة الصحية والطبية العامة للدولة، إلى جانب تحقيق التكامل والتعاون في مجال التدريب الصحي بين المجلس والهيئات والمجالس العلمية المختلفة في مجالات التخصصات داخل مصر وخارجها، لتحقيق المعايير الدولية للممارسة الصحية الآمنة ومواكبة التقدم العلمي.

كما تضمنت اللائحة التنفيذية أحكاماً لتنظيم دور المجلس الصحي المصري في ضوء المهام المنوط بها، وتتعلق تلك الأحكام بشروط ضوابط كل من الاختبارات المؤهلة للحصول على ترخيص مزاولة المهن الصحية، وكذا منح شهادة "البورد" المصري المُعتمدة بعد اجتياز البرنامج التدريبي والاختبار الموحد لكل تخصص، فضلاً عن اعتماد مراكز التدريب وضمان الجودة.

ونظمت اللائحة التنفيذية أيضاً دور وعمل اللجان التخصصية، وتشمل: اللجان العلمية لاقتراح معايير البرامج التدريبية، ولجان السجلات الطبية القومية للأمراض والأوبئة المختلفة، ولجنة التقييم والمراجعة الداخلية للتأكد من الالتزام بالمعايير، ولجنة القوى البشرية لوضع أسس توزيع الكوادر الصحية لتقديم أفضل خدمة طبية للمرضى، ولجنة الأخلاقيات الطبية لاقتراح معايير لتطبيق المواثيق الأخلاقية المهنية بهدف تحقيق الممارسة الطبية الآمنة، ولجنة رعاية حقوق أعضاء المهن الصحية بالتنسيق مع النقابات المهنية، ولجنة الدلائل الإرشادية لاقتراح التدخلات الطبية بالتعاون مع الجمعيات الطبية، ولجان التطوير المهني المستمر المعنية بالتقييم المستمر للعاملين بالمجال الصحي بجميع تخصصاتهم.

بروتوكول بين الوطنية للانتخابات والقابضة للسياحة لتسكين القضاة المشرفين على الانتخابات

(سياسي . أخبار اليوم)

قام المستشار وليد حمزة- رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات وميرفت حطبة- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والمهندس عادل والي- العضو المنتدب التنفيذي للشركة بتوقيع برتوكول تعاون مشترك لتوفير الإقامات اللازمة لتسكين القضاة المشرفين على الانتخابات الرئاسية المقبلة.
حضر توقيع البروتوكول كا من المستشارين محمد عبدالواحد وعبد السلام محمود- عضوي مجلس الإدارة والمستشار شادي رياض- نائب المدير التنفيذي للهيئة والمستشارين أشرف عبد الصادق ومحمد عبد العال وانجي بدوي- أعضاء الجهاز التنفيذي.

تراض بين مصر والصندوق حول تسريع بيع الأصول وتأجيل التعويم

(اقتصادي . العربي الجديد)

قالت وكالة "بلومبيرغ" اليوم الأربعاء، إن مصر نفذت منذ يوليو/تموز الماضي أحد شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي للحصول على قرض صندوق النقد الدولي وهو تسريع بيع الأصول المملوكة للدولة إلا أنها أبطأت تنفيذ شرط تحقيق مرونة حقيقية في سعر صرف الجنيه.

ونقلت الوكالة الأميركية عن مصادر لم تذكر اسمها أن التحرير الرابع لسعر صرف الجنيه سيتم بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل، مما يمهد الطريق لموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على المراجعة، ومن ثم صرف شرائح القرض.

وقال فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة في البرلمان المصري، لشبكة "سي إن بي سي" عربية الثلاثاء الماضي، إن "مصر استجابت لما يقرب من 80% من طلبات الصندوق وما تبقى هو مرونة سعر الصرف الأجنبي".

تعويم حقيقي للجنيه
ويسعى صندوق النقد هذه المرة وفقا للوكالة الأميركية، إلى شيء أقرب بكثير إلى المرونة الحقيقية التي تعكس العرض والطلب، بما يتماشى مع نص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بدلاً من تخفيض مُدار آخر لقيمة الجنيه.

وتوقعت الوكالة أنه مع ارتفاع التضخم إلى مستوى قياسي، فإن مصر لن تخفض قيمة العملة قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

لكن "بلومبيرغ" أشارت في الوقت ذاته، إلى أن "مصر لا تملك الوسائل اللازمة للحفاظ على الوضع الراهن لفترة أطول. وبعد التصويت على الانتخابات، إما أن تسمح السلطات للجنيه بالضعف، أو تفرض قيوداً صارمة على الاستيراد".
ورفض الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي من المتوقع على نطاق واسع أن يسعى لولاية ثالثة وتمديد حكمه حتى عام 2030، في يونيو/حزيران الماضي، تخفيض قيمة الجنيه، محذراً من أن ارتفاع الأسعار سيؤثر على سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة.

وقد تم بالفعل تخفيض قيمة العملة ثلاث مرات وفقدت نصف قيمتها منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى مستوى قياسي بلغ 37.4%.

ورغم التزام الحكومة وفقا للاتفاق مع الصندوق بالانتقال إلى "نظام سعر صرف مرن بشكل دائم"، إلا أن الجنيه تم تداوله عند مستوى مستقر في البنوك المحلية عند حوالي 30.9 للدولار خلال الأشهر الستة الماضية.

وتتطلع السلطات وفقا للوكالة إلى بناء احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي قبل تخفيض قيمة العملة، مما سيسمح لها بتصفية طلبات العملة المتراكمة والقضاء على السوق السوداء، حيث يتوفر الجنيه بحوالي 40 جنيهًا للدولار.

مراجعات الصندوق
وقال الخبير الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "بنك أوف أميركا" جان ميشيل صليبا، إن "تأخير التعويم الجديد للجنيه لما بعد الانتخابات الرئاسية قد يدفع صندوق النقد للجمع بين المراجعات الأولى -التي كانت مقررة مارس/آذار الماضي - والثانية - التي كانت مقررة في سبتمبر/أيلول الجاري- والثالثة في الربع الأول من عام 2024".

ولم تتم حتى الآن المراجعة الأولى لبرنامج مصر، المتوقع إجراؤها في شهر مارس/آذار 2024، وهو ما يمثل تأخيرًا كبيرًا بالنسبة لحكومة أصبحت شبه محرومة من الوصول إلى أسواق رأس المال في الخارج وغير قادرة الآن على الوصول إلى الشريحة التالية من قرض صندوق النقد الدولي.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك احتمال أن تقوم بعثة من الصندوق بزيارة القاهرة في منتصف أكتوبر/تشرين الأول المقبل، كجزء من مشاورات المادة الرابعة "ولطمأنة الأسواق بشأن استمرار الحوار مع السلطات".
ومن شأن المراجعة الناجحة أن تطلق نحو 700 مليون دولار من شرائح القروض المؤجلة، وتسمح بالوصول إلى صندوق المرونة بقيمة 1.3 مليار دولار، وربما تحفز استثمارات خليجية كبيرة.

وتسعى مصر للحصول على دفعة ثانية من برنامج التسهيل الائتماني الممدد، الذي توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي قبل نهاية العام الماضي، وتصل قيمته الإجمالية إلى 3 مليارات دولار على 4 سنوات، لم تتلقّ منها سوى 347 مليون دولار قبيل نهاية 2022.

بيع الأصول
وسرعت الحكومة المصرية منذ يوليو الماضي عمليات بيع الأصول، وهو ما اعتبره الصندوق مؤشر جدية من السلطات في تنفيذ هذا البند من البرنامج المتفق عليه.

وأعلنت الحكومة في يوليو/تموز أنها ستبيع أصولا بقيمة 1.9 مليار دولار لشركات محلية بينها صفقات لصندوق أبو ظبي للثروة (ADQ)، رغم أنها لم تحصل بعد على جميع الأموال.

وفي وقت سابق من سبتمبر/أيلول، باعت 30% من أكبر شركة سجائر في مصر إلى مستثمر إماراتي مقابل 625 مليون دولار.

وأشارت الوكالة إلى أن "عمليات بيع الأصول ستعزز سيولة الدولار، لكنها لن تكون كافية لتلبية الطلب على العملة بالكامل".

ونقلت "بلومبيرغ" عن مصادر تأكيدها أن " السلطات تستكشف خيارات متعددة لجمع الدولارات، بما في ذلك أنواع

/ moasher

جديدة من السندات التي يمكن أن تكون جذابة للمستثمرين".

ووافق مجلس الوزراء المصري، في أغسطس/آب الماضي، على تنفيذ وزارة المالية إصدارا جديدا من سندات "ساموراي" في السوق اليابانية، وذلك بقيمة 500 مليون دولار بالين الياباني لأجل 5 سنوات، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تتعلق بهذا الشأن، وذلك بعد الإصدار الأول من السندات اليابانية الذي نُفذ في مارس/آذار 2022.
كما وافق بنك التنمية الأفريقي على ضمان تغطية ائتمانية بقيمة 345 مليون دولار من أول إصدار لمصر من سندات الباندا المقومة باليوان الصيني، بقيمة إجمالية تصل إلى 500 مليون دولار.

مخاوف المستثمرين
وأشارت الوكالة إلى أن مشتري السندات في مصر يشعرون بالقلق بشأن ما إذا كانت الدولة التي تعاني من ضائقة مالية ستحصل على الأموال التي تحتاجها، ويشعرون بالقلق من تخصيص رأس المال لبلد تنفق حكومته ما يقرب من نصف إيراداتها على سداد القروض وفوائدها.

وفي الوقت نفسه، تواجه مصر فجوة تمويلية تراكمية تقدر بأكثر من 11 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وفقا لمجموعة " غولدمان ساكس".

وقال كارلوس دي سوزا، مدير أموال الأسواق الناشئة في شركة " AG Management Asset Vontobel " في زيوريخ إن "التقييمات الحالية تعكس بالفعل السيناريو غير المؤكد والمحفوف بالمخاطر للغاية الذي تواجهه مصر".

وأضاف لـ"بلومبيرغ" أنني "لا أعتقد أن خطر التخلف عن السداد وشيك، ولكن من الواضح أن الوضع الراهن غير مستمر".

وبالنسبة للمستثمرين فإن السؤال هو كيفية تحديد وقت العودة إلى البلد الذي جعلته أسعار الفائدة المرتفعة ذات يوم نقطة جذب للأموال الساخنة.

وتصنف "بلومبيرغ إيكونوميكس" مصر في المرتبة الثانية بعد أوكرانيا بين الدول الأكثر عرضة لتخلف مدفوعات الديون.

ووفقا لمؤشرات "بلومبيرغ"، فإن ديون مصر الدولارية خسرت نحو 9% هذا العام، وهو الأسوأ أداء بين الأسواق الناشئة بعد بوليفيا والإكوادور.

كما أن العديد من سنداتها تقع في منطقة متعثرة، مع ارتفاع العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لشراء سندات مصر بالدولار بدلا من سندات الخزانة الأميركية عند 1157 نقطة أساس.
وقال لارس جاكوب كراب، مدير محفظة الدخل الثابت في شركة AB Markets Frontier Coeli ومقرها ستوكهولم، "بشأن ديون مصر: دعونا نرى ما سيحدث فيما يتعلق باجتماعات صندوق النقد الدولي".

وأشارت الوكالة إلى أن "المخاوف من فشل الدولة في الوفاء بديونها ستظل في مقدمة أذهان المستثمرين، حيث لدى الحكومة أكثر من 45 مليار دولار من أصول سندات اليورو ومدفوعات الفائدة المستحقة على مدى العقد المقبل، وفقًا للبيانات التي جمعتها".

وقال غوردون باورز، المحلل المقيم في لندن لدى شركة "كولومبيا ثريدنيدل للاستثمارات"، إنه من غير المرجح أن تتخلف مصر عن السداد خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، "ما لم تتعرض لصدمة خارجية دراماتيكية أخرى".

بدأ بنك سوسيتيه جنرال "SA Generale Societe" عملية تداول ترقى إلى مستوى الرهان على انخفاض قيمة

/ moasher

الجنيه، بينما تقلل شركة "فيديليتي إنترناشيونال" من وزن الأصول المصرية مقارنة بالمعايير القياسية التي تتبعها، وتعتبر أي قوة بمثابة فرصة للبيع.

وقال بول جرير، مدير الأموال في شركة فيديليتي في لندن: "إن احتمال إجراء انتخابات مبكرة ليس نتيجة حميدة للأسواق من وجهة نظرنا". وأكد ان ذلك "يضيف عنصراً من عدم اليقين السياسي وربما يؤخر أي تخفيض جديد لقيمة العملة الأجنبية بشكل أكبر"، وفق ما تنقل "بلومبيرغ" في تقريرها.

منافس للسيسي يعلق حملته الانتخابية بسبب "المضايقات الأمنية"

(سياسي . العربي الجديد)

أعلن المرشح الرئاسي المحتمل في مصر، البرلماني السابق أحمد الطنطاوي، الأربعاء، تعليق حملته الانتخابية لمدة 48 ساعة، بسبب ما وصفه بـ"المضايقات الأمنية"، ومنع أنصاره من تحرير توكيلات شعبية لترشحه، مؤكداً أن مكاتب الشهر العقاري لم تحرر سوى توكيلين فقط باسمه في جميع المحافظات، في ظل منع أمني، وحصار لحملته.

وكتب الإعلامي المصري حافظ المرازي على منصة إكس (تويتر سابقاً)، قائلاً: "أحمد الطنطاوي يعلق حملته، ويقول إن كل من حاول عمل توكيلات لترشيحه بالشهر العقاري تم منعه أو مطاردته، وحتى القبض على البعض من منزله، وإن حملته لم تنجح سوى في استخراج توكيلين فقط في يومين، فحتى أهله لم يتمكنوا من عمل توكيل واحد له بمحافظة كفر الشيخ، وقد قدم طعوناً!".
وقال الطنطاوي، في فيديو بثه على صفحته الرسمية بموقع "فيسبوك"، مساء الثلاثاء: "ذهبنا إلى الهيئة الوطنية للانتخابات لتقديم طلبات واحتجاجات حول ما حدث لحملتنا، فأرسلوا لنا أحد الموظفين في الشارع لتسلم الطلبات"، مضيفاً أن "تعليق الحملة الانتخابية جاء لالتقاط الأنفاس، وإعطاء فرصة لكل العاملين بها حتى يحسموا موقفهم من الاستمرار فيها أو عدمه، خصوصاً أن اثنين من أمناء المحافظات قررا عدم الاستمرار من جراء الانتهاكات والتضييق الأمني".

واستطرد الطنطاوي: "رغم أن عدد أعضاء الحملة الانتخابية يتعدى 23 ألف متطوع، والمنتسبين لها من دون استمارة تطوع يصل إلى أضعاف هذا الرقم، إلا أنه خلال اليومين السابقين لم نستطع جمع سوى توكيلين فقط من أصل 25 ألف توكيل نستهدف جمعها للترشح للانتخابات الرئاسية"، متسائلاً بسخرية: "هل يعقل أن دائرتي الانتخابية التي بها عائلتي، وخضت الانتخابات فيها مرتين على مقعد مجلس النواب، لم أحصل فيها على توكيل واحد!".
وتابع قائلاً: "عندما علموا أنني لا أريد فقط سوى الستارة والصندوق، قرروا أن يمنعوني من الوصول إليه من الأساس، ورغم ذلك أنا متمسك بحديثي بشكل كامل، وأريد فقط أن أصل مع الرئيس الحالي إلى مرحلة الانتخاب بالصندوق، وسنرى ما سيحدث"، كاشفاً أن "رئيس الحزب المصري الديمقراطي، الناشر فريد زهران، استنكر مشاركته في الانتخابات من دون توفر جميع الضمانات، في اجتماع حضره جميع رؤساء وممثلي الحركة المدنية (تصنف نفسها على أنها معارضة)، ثم أعلن ترشحه رسمياً لهذه الانتخابات".
وحمّل الطنطاوي الرئيس عبد الفتاح السيسي مسؤولية الاعتداء على أعضاء في حملته خلال الـ48 ساعة الماضية، وكذلك حبس بعض من أجرّوا مقرات للحملة في بعض المحافظات في الأسابيع الماضية، مستنكراً ما يحدث منذ

/ moasher

يومين بـ"اقتياد الموظفين والعمال بالإجبار من المصالح الحكومية والمصانع المملوكة للدولة، من أجل تحرير توكيلات للرئيس الحالي".

ونشر عدد كبير من أنصار الطنطاوي شهادات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أكدوا فيها تعرضهم لصعوبات شديدة في تحرير التوكيلات لمرشحهم بمختلف المحافظات، وصولاً إلى الاعتداء عليهم بالضرب وترويعهم من قبل مجهولين داخل مكاتب الشهر العقاري، وذلك لإجبارهم على الانصراف من دون الحصول على التوكيلات.
وقالت مؤسسة دعم القانون والديمقراطية إن ستة مكاتب للشهر العقاري في محافظتي القاهرة والقليوبية، وهي مدينة نصر، والرحاب، وعين شمس، ومصر الجديدة، وروض الفرج، والعبور، امتنعت عن تحرير توكيلات شعبية للطنطاوي، كما رفضت أربعة مكاتب أخرى في محافظة الإسكندرية تحرير توكيلات لمصلحته، ورفض مكتب واحد على الأقل في محافظة الغربية تحرير توكيلات للمرشح ذاته.

وكان ناشطون قد وثقوا اعتداء أنصار حزب "مستقبل وطن"، الحائز للأغلبية في البرلمان بغرفتيه (النواب والشيوخ)، والداعم لترشح السيسي لولاية ثالثة، على مجموعة كبيرة من المواطنين الراغبين في تحرير توكيلات لترشح الطنطاوي في انتخابات الرئاسة، في محافظات مختلفة، دون تدخل قوات الأمن التي تؤمّن مكاتب الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل.

وحسب رصد المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فإن عدد المقبوض عليهم من حملة الطنطاوي بلغ 73 متطوعاً على الأقل، بينهم أربعة محامين، مبينة أنه ألقي القبض عليهم "ضمن هجمة أمنية يقودها قطاع الأمن الوطني، بمباركة نيابة أمن الدولة العليا، ضد المتطوعين في الحملة خلال الأسابيع الماضية".